

## خامساً: أهم القطاعات الاقتصادية

### 1- قطاع الزراعة:

يقدر قطاع الإنتاج الزراعي ككل بحوالي **21** % من إجمالي الإنتاج الصناعي في مصر حيث تشكل الصادرات الزراعية مصدراً هاماً للدخل القومي، وقد شهدت تنامياً مستمراً حيث ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من **471** مليون جنيه في بداية الثمانينيات لتصل إلى نحو **6.79** مليارات جنيه في الألفية الثالثة.

وقد شهدت الصادرات الزراعية تطوراً ملحوظاً خلال الخمس سنوات الأخيرة، ويأتي في مقدمة الصادرات الزراعية المصرية، صادرات القطن الخام. فيما يمثل محصول الأرز المركز الأول في صادرات مصر الزراعية بنسبة تبلغ **40** % من إجمالي الصادرات (بدون القطن الخام) ، وتحتل صادرات مصر من البطاطس والبرتقال الطازج المركزين الثاني والثالث في قائمة صادرات مصر الزراعية (بدون القطن الخام). ويأتي سوق الاتحاد الأوروبي في مقدمة الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية حيث يستوعب **42** % من إجمالي الصادرات. وارتفع الإنتاج الكمي النباتي بصورة جيدة، حيث بلغ الإنتاج من مجموعة محاصيل الحبوب **22.9** مليون طن، ومن الخضر **20.31** مليون طن، ومن الفاكهة **8.9** ملايين طن، ومن مجموعة الألياف **821** ألف طن، ومن مجموعة الحبوب الزيتية **328** ألف طن.

### 2- قطاع الصناعة:

مع بدايات القرن الحادي والعشرين بدأت مصر مرحلة من مراحل النهوض بالصناعة المصرية، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصري وتحديث الصناعة المصرية في إطار برنامج متكامل يساهم في رفع الصادرات للانضمام بفاعلية في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى توفير البيئة الملائمة للنشاط الصناعي والتجاري لتشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بالدور الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري، فهو يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (حوالي **17.5** % عام **2005 - 2006**)، بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.

وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو **275.3** مليار جنيه ساهم القطاع الخاص بنحو **223.9** مليار جنيه بنسبة **81.3** % وساهم القطاع العام بنحو **51.5** مليار جنيه بنسبة **18.7** %.

### 3- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد مقاصد التعهيد (outsourcing) الرائدة في العالم حيث يأتي في المركز الثالث عشر على مؤشر جلوبال سيرفيسيز لوكيشين لعام **2007** والخاص بمؤسسة أيه .تي .كيرني ( A. T. Kearney ) متقدماً على نظيره في بعض البلدان المنافسة مثل جمهورية التشيك والإمارات العربية وكندا و أستراليا، و أيرلندا، فخلال الأربعة أعوام الماضية، ظلت معدلات النمو السنوي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عند **18** % أو أكثر، كما بلغ حجم الاستثمارات الجديدة ما يزيد على **9.3** مليار دولار أمريكي. ويحقق هذا القطاع إيرادات سنوية تزيد على **700** مليون دولار أي ما يعادل **1** % من الناتج القومي الإجمالي .

كما تعد القرية الذكية التي تم إنشائها من أبرز ملامح قوة قطاع الاتصالات المصري. وتم اختيار مصر كأفضل دولة تقدم خدمات التعهيد في العالم. وهذا القطاع نشط وأضاف لخزانة الدولة، بحسب الأرقام الحكومية، مليار دولار وتتوقع الحكومة المصرية نمواً ملحوظاً في هذا القطاع ليصل إلى **20** مليار دولار عام **2020**.

### 4- قطاع الخدمات المالية:

يُعد قطاع الخدمات المالية في مصر- أحد أقدم القطاعات وأكثرها ثباتاً في الشرق الأوسط- وواحداً من أكثر القطاعات تطوراً في المنطقة وذلك بفضل وجود قطاع خاص نشط وكذلك الإصلاحات التنظيمية الرئيسية. وفي الوقت الحالي، تعتبر البنوك وشركات السمسرة والبنوك الاستثمارية وشركات الملكية الخاصة في مصر من أكثر المؤسسات نشاطاً وحيوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تنجح في جذب استثمارات أجنبية كبيرة من الكيانات الكبرى والأسماء المرموقة على المستويين المحلي والعالمي كما تمضي قدماً في تنفيذ خطط طموحة خاصة بهم.

### 5- قطاع النقل واللوجستيات:

يلعب قطاع النقل واللوجيستيات في مصر دوراً بارزاً وحيوياً في حركة التجارة العالمية حيث تمر أكثر من 8% من سفن الشحن البحري في العالم عبر قناة السويس كل عام، كما يشهد عدد الشركات العالمية من الهند والصين إلى تركيا وأستراليا ارتفاعاً مطرداً، وكل هذه الشركات تستخدم مصر كقاعدة لتصنيع الصادرات التي تستهدف الأسواق الأوروبية. كما يتم شحن حوالي 90% من تجارة مصر الخارجية من خلال الموانئ، بينما تستثمر مصرفي توسيع وتطوير قدرتها وطاقاتها اللوجيستية بما يتوازي مع حجم التجارة.

## 6- قطاع البتروكيماويات:

يمثل قطاع البتروكيماويات حوالي 12% من إجمالي الإنتاج الصناعي في مصر، حيث يقدر حالياً بنحو 7 مليار دولار أمريكي. وفيما يُعد هذا المقدار معادلاً لنحو 3% فقط من إجمالي الناتج القومي لمصر، إلا أن كل من خبراء الصناعة الدوليين واستراتيجيو الصناعة المحلية يعتقدون أن قطاع البتروكيماويات يمتلك فرص وإمكانات واعدة على صعيد النمو المستقبلي.

## 7- قطاع الطاقة:

لقد بدأت صناعة البترول فعلياً في مصر عام 1956 ومنذ عام 1981 أصبح البترول يمثل احدي الدعائم الأساسية للاقتصاد، ومصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي المصري.

يقدر إجمالي إنتاج الزيت الخام والتمكثفات والغاز الطبيعي والبتوتاجاز بحوالي 1458 مليون طن مكافئ. ولاشك أن هذه الفترة كانت تمثل تحدياً كبيراً لقطاع البترول للاستمرار في معدلات الإنتاج والحفاظ على مستوياته، وقد حقق قطاع البترول أعلى معدل له في تاريخه في عام 2008/2007 حيث بلغ حوالي 76 مليون طن مكافئ جاء أغلبها في إنتاج الغاز حيث بلغ حوالي 42.9 مليون طن .

## 8- قطاع تجارة التجزئة:

تتسم كلاً من تجارة الجملة والتجزئة في مصر بالإزدهار. فقد ارتفع إجمالي مبيعات قطاع التجزئة من 35 مليار دولار في عام 2003 ليصل إلى 42.6 مليار دولار في عام 2006 ، حيث من المتوقع أن يصل حجم المبيعات الي حوالي 67.4 مليار دولار بحلول عام 2011. ولقد أدت معدلات النمو السريعة هذه إلي إعتراف الأسواق الدولية بأهمية هذا القطاع.

## 9- قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة:

تعد مصر موطناً لصناعة المنسوجات التي تتميز بتكاملها الرأسي المطلق، والوحيدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتم تنفيذ عمليات الإنتاج بأكملها داخل مصر، بداية من زراعة القطن إلى إنتاج الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

## 10- قطاع السياحة:

تستحوذ السياحة حالياً على 4% من إجمالي الناتج المحلي لمصر، وشهدت نمو بمعدل 24.2 % في 2007 / 2008 ، بينما يبلغ إجمالي تأثير القطاع على الاقتصاد حوالي 11.3 % من الناتج المحلي. وفي عام 2007 / 2008 ، حققت السياحة إيرادات تتجاوز قيمتها 8.2 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تحقق هذه الإيرادات زيادة كبيرة خلال السنوات القادمة حيث يشهد كل من عدد السائحين ومتوسط مدة إقامتهم نمواً مطرداً. هذا وتُعد السياحة أيضاً مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية حيث تستحوذ على 22.6 % من إيرادات العملات الأجنبية. ولكونها واحدة من الصناعات ذات العمالة الكثيفة، يعمل بالسياحة حوالي 5 ملايين شخص وتقوم بتحقيق إيرادات تدعم قطاعات أخرى مثل الخدمات المالية، التشييد، الأمن، الحرف اليدوية، الأغذية والمشروبات.

